

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 2026-06-20



الأثر المعدل لجودة الإفصاح عن التحول الرقمي في العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المُدرجة في بورصة عمان

The Moderating Effect of The Quality of Disclosure Regarding Digital Transformation on the Relationship Between Financial Constraints and the Cost of Capital in Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange

د. فاتن امين النعيمي

Faten Amin Alnaimi

استاذ مساعد- جامعة تبوك- المملكة العربية السعودية

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss51528>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™



ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE



Google Scholar

معرفة e-Marefa



شبكة المعلومات العربية Shamaa Arab Educational Information Network

AskZad

ORCID Connecting Research and Researchers

INTERNATIONAL Scientific Indexing

CC creative commons

المخلص:

هدفت الدراسة الى بيان الدور المعدل لجودة الإفصاح عن التحول الرقمي على علاقة القيود المالية بإبعادها (الملاءة، السيولة، والفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة (2019-2024)، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لقيود لملاءة وقيود الفجوة التشغيلية على تكلفة رأس المال، وعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لقيود السيولة على تكلفة رأس المال للبنوك عينة الدراسة، وعدم وجود أثر معنوي لجودة الإفصاح عن التحول الرقمي في تحسين العلاقة بين فجوة الملاءة وتكلفة رأس المال، ووجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عالية لجودة الإفصاح الرقمي في تعديل العلاقة بين فجوة السيولة وتكلفة رأس المال، وكذلك أثر طردي معنوي في تعديل العلاقة بين الفجوة التشغيلية وتكلفة رأس المال .

أوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك عينة الدراسة لسياسات تمويلية مرنة تحقق التوازن الأمثل بين الامتثال لمتطلبات الملاءة المالية وقيود كفاية رأس المال بموجب تعليمات بازل، وبين تخفيض تكلفة رأس المال الإجمالية من خلال هندسة الهيكل المالي بالتنوع الذكي في أدوات رأس المال الاستثماري، وضرورة استمرار الإدارات المالية في البنوك في انتهاز سياساتها الحصيفة لإدارة السيولة والمحافظة على مستوياتها الحالية الصالحة للامتثال الرقابي، وإرساء سياسات ائتمانية حذرة تربط بين التوسع في منح القروض وبين القدرة على جذب ودائع مستقرة وقليلة التكلفة. ودعت الباحثة البنوك التجارية بضرورة مأسسة الإفصاح عن التحول الرقمي وتطوير تقارير سنوية تفصيلية تبرز كيفية توظيف التكنولوجيا في إدارة السيولة والعمليات الائتمانية؛ ليس كمتطلب تقني فقط بل كأداة استراتيجية لتقليل عدم تماثل المعلومات وتخفيف حدة القيود المالية، مما يساهم في طمأننة الأسواق المالية وخفض تكلفة رأس المال الإجمالية.

الكلمات المفتاحية: جودة الإفصاح، التحول الرقمي، القيود المالية، قيد الملاءة، قيد السيولة، قيد الفجوة التشغيلية، تكلفة رأس المال.

Abstract:

This study aimed to demonstrate the moderating role of the quality of digital transformation disclosure on the relationship between financial constraints and their dimensions (solvency, liquidity, and operating gap) on the cost of capital in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange during the period (2019-2024). The researcher used the descriptive analytical method. The study found a statistically significant negative effect of the solvency and operating gap constraints on the cost of capital, and no statistically significant effect of the liquidity constraint on the cost of capital for the banks in the study sample. Furthermore, the quality of digital transformation disclosure did not have a significant effect on improving the relationship between the solvency gap and the cost of capital. However, the quality of digital disclosure had a highly significant effect on modifying the relationship between the liquidity gap and the cost of capital, as well as a statistically significant positive effect on modifying the relationship between the operating gap and the cost of capital. The study recommended that the banks in the sample adopt flexible financing policies that achieve an optimal balance between compliance with solvency requirements and capital adequacy constraints under Basel regulations, and reducing the overall cost of capital through sound financial structure engineering and intelligent diversification of investment capital instruments. It also stressed the need for banks' financial departments to continue their prudent liquidity management policies and maintain current levels suitable for regulatory compliance, and to establish cautious credit policies that link expanding lending with the ability to attract stable and low-cost deposits. The researcher urged commercial banks to institutionalize the disclosure of their digital transformation and develop detailed annual reports highlighting how technology is being used in liquidity management and credit operations; not merely as a technical requirement, but as a strategic tool to reduce information asymmetry and alleviate financial constraints, thereby contributing to reassuring financial markets and lowering the overall cost of capital.

Keywords: Disclosure Quality, Digital Transformation, Financial Constraints, Solvency Constraint, Liquidity Constraint, Operating Gap Constraint, Cost of Capital.

1. المقدمة

يُعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم العوامل التي تؤثر على قرارات المستخدمين بشكل كبير، حيث تزداد حاجة المستخدم لمعلومات أكثر تفصيلاً خلال عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذا تلجأ المؤسسات إلى زيادة الإفصاح لتوفير المعلومات المتعلقة عن استراتيجياتها وتطوراتها، وكيفية مواكبتها للتغيرات التكنولوجية، التي تضمن لها استمراريتها في ظل المنافسة الشديدة في التحول الرقمي (النعيمة، 2025). تلعب جودة الإفصاح المحاسبي دوراً كبيراً في زيادة كفاءة الأسواق المالية من خلال التوجيه الأمثل للموارد المتاحة إلى مجالات الإستثمار المناسبة، بالإضافة إلى دورها في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي تعاني منها الأسواق المالية (Alain & Melegya, 2020)، لا سيما إذا كانت هذه المعلومات عن التحول الرقمي والذي يُعد العنصر المهم في استراتيجية المؤسسات المالية؛ فهو يساعدها على تخصيص الموارد بالشكل الأمثل، ويزيد من كفاءة الإدارة، ويعزز من قدرتها على الابتكار، ويزيد من مزايا المؤسسة التنافسية ويجذب العديد من المستثمرين (Shadid, 2021).

تُعتبر الموارد المالية حجر الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات لضمان استمراريتها ونموها، وفي ظل محدودية هذه الموارد وما يصاحب ذلك من مخاطر وتكاليف تمويل، تُعتبر القيود المالية دليل على عجز المؤسسات عن الحصول على التمويل الكافي سواء داخلي أو خارجي (شاهين، 2022)، وهذا ما يُسمى بتكلفة رأس المال وهو تكلفة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من خلال الاقتراض أو إصدار الأسهم أو احتجاز الأرباح، ويُستخدم معدل الخصم لتقييم المشروعات الاستثمارية، فكلما ارتفعت قيمتها انخفضت القيمة الحالية للتدفقات النقدية مما يؤثر سلباً على قيمة المؤسسة، لذا فإن تكلفة رأس المال هي المعيار الحاسم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية الرشيدة (كريمة، 2011).

نلاحظ مما سبق أن الإفصاح عن التحول الرقمي يُظهر مدى تطور المؤسسات ومواكبتها لعصر الرقمنة من خلال استراتيجياتها وسياساتها المُعلنة واستثماراتها الرقمية، والتي تدل أيضاً على استغلال هذه المؤسسات لمواردها المالية وتقليل القيود المالية وسهولة الحصول على التمويل بأقل التكاليف، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان الدور المعدل لجودة الإفصاح عن التحول الرقمي على العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

2. مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الأهمية الاستراتيجية للتحول الرقمي، ودور جودة الإفصاح عنه في زيادة شفافية التقارير المالية وتأثيرها المباشر على قرارات متخذي القرارات وانعكاس ذلك على القيود المالية الناتجة عن زيادة حالة عدم تماثل المعلومات، ولأن القيود المالية تشكل تحدي كبير أمام البنوك التجارية عند حاجتها إلى مصادر تمويل سواء خارجية أو داخلية باقل التكاليف، فكان لا بد من دراسة دور جودة الإفصاح عن التحول الرقمي في تعديل العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، فظل سُح الدراسات التي بحثت في هذه المشكلة.

لذا جاءت هذه الدراسة للاستجابة على الاسئلة التالية:-

1. هل تؤثر القيود المالية بابعادها (قيد الملاءة، قيد السيولة، قيد الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟
ويتفرع منه الاسئلة التالية:-

2. هل يؤثر قيد الملاءة على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

3. هل يؤثر قيد السيولة على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

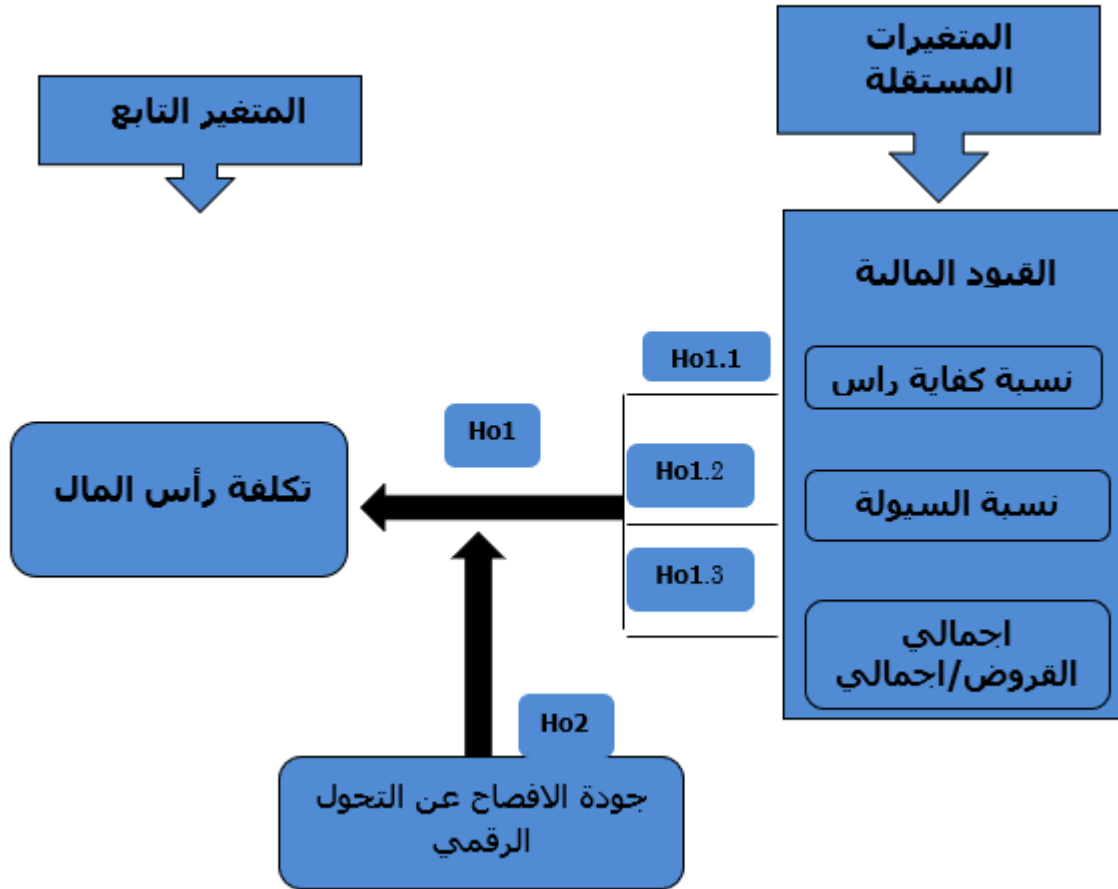
4. هل يؤثر قيد الفجوة التشغيلية على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

5. ما هو دور جودة الإفصاح عن التحول الرقمي في العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الإفصاح ومدى تأثيره على قرارات المستثمرين، وعلى عدم تماثل المعلومات، وتزداد أهمية الإفصاح وجودته فيما يتعلق ببنية المؤسسات للتحول الرقمي وتأثير ذلك على عملياتها وانشطتها، وإدارة مواردها على أفضل وجه، وطبيعة القيود المالية التي يمكن أن تواجهها هذه المؤسسات في ظل حاجتها إلى التمويل اللازم، لذا تُعتبر هذه الدراسة الوحيدة على حد علم الباحثة التي بحثت في دور جودة الإفصاح عن التحول الرقمي المعدل في العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في القطاع المصرفي الاردني.

4. نموذج الدراسة



5. فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى:-

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيد المالية بإبعادها (الملاءة، السيولة، الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

يتفرع منها الفرضيات التالية

Ho1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقيد الملاءة (نسبة كفاية رأس المال) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

Ho1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقيد السيولة (نسبة السيولة القانونية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

Ho1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقيد الفجوة التشغيلية (اجمالي القروض/اجمالي الودائع) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية

Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الافصاح عن التحول الرقمي في تعديل العلاقة بين القيد المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

6. الاطار النظري

جودة الإفصاح المحاسبي

تعتمد عملية الإفصاح على بيئة الأعمال والعوامل المؤثرة عليها، ونوعية المعلومات التي ترغب الإدارة الإفصاح عنها، ويُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه "تقديم المعلومات والبيانات الملائمة والموثوقة للمستخدمين الداخليين والخارجيين في نفس الوقت لمساعدتهم على إتخاذ القرارات" (Meiryani, 2019)، ويُعرف أيضاً بأنه "تزويد المجتمع المالي بالمعلومات في صلب التقارير المالية للشركات أو مرفقاتها"، فالإفصاح هو توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية، تُساهم بشكل كبير في عملية إتخاذ القرارات الفعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية ومعالجة عملية تخصيص الموارد المتاحة نحو الأفضل، وزيادة كفاءة الأسواق المالية من خلال الحد من حالة عدم تماثل المعلومات (النعيمة، 2022).

تلعب جودة الإفصاح المحاسبي دوراً كبيراً في زيادة حجم تداول الأسواق المالية، وتنشيط الإستثمارات من خلال تقديم المعلومات الملائمة فيها، وتوجيه الموارد المتاحة إلى مجالات الإستثمار الأمثل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية وتقدم الإقتصاد المحلي، بالإضافة الى دورها الواضح في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي تُعاني منها الأسواق المالية، فهي من أهم عوامل عدم الإستقرار المالي وحدوث الأزمات المالية؛ لما لها من تأثير واضح على حجم التداول والسيولة في الأسواق المالية، لذا سعت الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية إلى وضع معايير محاسبية تتضمن الإفصاح المحاسبي ذات الجودة العالية للحد من هذه الظاهرة، فجودة الإفصاح تزيد من كفاءة المحللين الماليين، وتساعدهم على تقديم المعلومات الملائمة للمستثمرين في الأسواق المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة (Alain & Melegya, 2020). وتُعرف جودة الإفصاح بأنها "اتصاف الإفصاح المحاسبي بمجموعة من السمات والمعايير والخصائص المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية المُفصح عنها وقدرتها الإيجابية على التأثير في قرارات المستخدمين" (Cyrusan & Dyeng, 2021)، وعُرفت أيضاً بأنها "تحقيق التكامل في طريقة عرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية والإعتماد على المداخل الحديثة في توصيل وإدراك المعلومات التي تهدف إلى تغيير سلوك المستخدمين من خلال محاكات للقرارات المتوقعة" (Demerjian et al., 2020). تكمن أهمية الإفصاح في المؤسسات المالية في تعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية وتنوعها، وتعقيد العمليات المالية الرقمية، بالإضافة للأدوات المالية المستخدمة حيث أن زيادة المنافسة، أدى إلى زيادة الحاجة إلى الإفصاح عن تلك الأنشطة (Alain & Melegya, 2020).

التحول الرقمي

يعتمد الإقتصاد الرقمي القوي على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية المُستخدمة للتكنولوجيا الرقمية، واستخدام شبكات المعلومات المتطورة لتحسين الكفاءة والهيكل الاقتصادي، فالتحول الرقمي هو مفتاح تكامل التكنولوجيا الرقمية للمؤسسات في ظل الإقتصاد الحقيقي (Shadid, 2021)، ويُعرف التحول الرقمي بأنه "عدد من التغيرات والتحويلات التي تتم على الأنظمة ومجريات العمل التقليدية التي يتم بناءها على أساس التقنيات الرقمية"، ويُعرف أيضاً بأنه " العملية التي تنتقل من خلالها البنوك إلى نمذجة الأعمال القائمة على التقنيات الرقمية لدعم تطوير وابتكار الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى توفير قنوات تسويقية تزيد من قيمة خدماتها" (Al-jubori, 2021).

أصبح التحول الرقمي حجر الأساس في استراتيجية المؤسسات المالية بهدف تحقيق الميزة التنافسية، وتحسين تقديم الخدمة للعملاء باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز وجودها في السوق ونموها فيه، بالإضافة إلى دوره في تحويل التقنيات الرقمية الأساسية في المؤسسة كالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية إلى تقنيات تساعد على الاستخدام الأمثل لمواردها، وتعزيز قدرتها على الابتكار، فالتحول الرقمي فرصة لها لزيادة مزاي تنافسية جديدة، وتعزيز مرونتها في الحصول على التمويل الكافي والملاءم (Brynjolfsson et al., 2021).

يُعتبر التحول الرقمي أداة للتحول في الفكر والسلوك المُتبع في المؤسسة لإحداث تغيير جذري، فهو تطور تقني فالخدمات التي تقدمها وبسرعة عالية، وتتطلب عملية التحول الرقمي اتباع المؤسسة منهج استراتيجي وآليات للعمل والتدريب المناسب لجميع أصحاب المصلحة لتوضيح عملية التحول لضمان سلامة تنفيذها (Dirlik, 2020). ولتنفيذ التحول الرقمي لا بُد من توافر تقنيات من الأجهزة والبيانات لتحليلها بشكل منظم، المعلومات والأدوات الإحصائية، والرقابة لضمان سلامة عملية تدفق البيانات والتنبؤ بها، وبرامج التحول الرقمي كالتطبيقات الإجتماعية، تقنيات الهاتف المحمول، البنية التحتية للحوسبة السحابية، الموارد البشرية (Abugabel, 2023)

القيود المالية

تُعد القيود المالية من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات، فهي تُعيق من قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ أنشطتها أو استغلال الفرص الإستثمارية، وتتبع هذه القيود من صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي أو محدودية السيولة الداخلية، وقد نشأت فكرة القيود المالية كردة فعل على فرضية كفاءة أسواق رأس المال والتي ثبت لاحقاً عدم واقعيتها؛ لوجود تكاليف معاملات وعدم تماثل المعلومات، بالإضافة لمشكلات الوكالة (Whited & Wu, 2006).

تتأثر القيود المالية بعدة عوامل كعدم تماثل المعلومات والذي يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل الخارجي بسبب خوف المستثمرين من المخاطر الأخلاقية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال والقيود المالية (كريمة، 2011)، وتؤدي تكاليف الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح إلى زيادة تكلفة التمويل. (Ekanayake,2004؛ Fleming et al., 2005)، كما تتأثر القيود المالية بالإفصاح عن أداء الاستدامة الذي يعزز الثقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة، مما يخفض من تكلفة التمويل و القيود المالية (Zhao & Xiao, 2019)، ومن جهة أخرى يلعب نفوذ المدير التنفيذي دوراً كبيراً في زيادة القيود المالية إذا تم استخدامها لمصالحه الشخصية، وتقل إذا استخدمت لتحسين الأداء المالي، كما يؤثر حجم المؤسسة على ربحيتها، السيولة، هيكل أصولها، ودرجة المخاطرة، وهي من العوامل المباشرة والعكسية على مستوى القيود المالية (Li؛ 2019؛ et al.,).

تُعتبر القيود المالية عن عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل اللازم لها سواء خارجية أو داخلية، والذي يُشكل تحدي كبير لها على تمويل الفرص الاستثمارية المربحة، فالشركات المقيدة مالياً تمتاز بمحدودية القدرة للوصول إلى أسواق رأس المال ومصادر التمويل الخارجية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي مقارنة بمثيلتها من الشركات غير المقيدة مالية (Chang, et al., 2013).

تكلفة رأس المال

تُعتبر تكلفة رأس المال مؤشر للعائد المتوقع للاستثمار الذي يربط الحاضر بالمستقبل بدرجات متفاوتة من اليقين، وبمعدل الخصم المستخدم لقياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (Mauboussin & Callahan, 2023). تُعرف تكلفة رأس المال بأنها "معدل العائد الأدنى المطلوب تحقيقه كعائد على أموال المستثمرين في الشركة لتوفير رأس المال مقابل تحملهم مخاطر الاستثمار بها (Matthews, 2019).

يؤثر هيكل التمويل على المخاطر المالية التي تواجهها الشركة مما ينعكس على تكلفة رأس المال، وينقسم هيكل التمويل إلى قسمين: الأول القائم على حقوق الملكية والذي يرتبط ببيع أسهم للمستثمرين التي تشمل التكلفة على العائد المتوقع على الاستثمار لكل مستثمر (Ezat, 2019)، والثاني القائم على الديون والذي يرتبط بالحصول على القروض من البنوك أو أي مؤسسة مالية ويشمل فائدة القروض، ويتحمل حاملي الديون المخاطر والعوائد المتوقعة بنسبة أقل مقارنة بحاملي الأسهم لما لهم من حق أولي في الحصول على أموالهم قبل حاملي الأسهم (Mauboussin & Callahan, 2023).

تحظى تكلفة رأس المال بأهمية بالغة فهي أساس نجاح المؤسسة ونموها واستمراريتها، وتساعد الإدارة على قياس الأموال التي تحتاج توليدها، وتحليل المخاطر المتوقعة، واتخاذ القرارات المستقبلية، وتمكينها من اختيار مصدر التمويل الأنسب والأقل تكلفة والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية لتحديد المشروع الذي يحقق أكبر عائد (سليم ومحمد، 2021).

القطاع المصرفي الأردني

يُعتبر القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصاد الأردني، حيث تظهر أهميته الاستراتيجية في العديد من المحاور الرئيسية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية. تلعب البنوك دوراً حيوياً في توفير السيولة والائتمان لقطاعات مختلفة مثل (التجارة، الصناعة، السياحة، والطاقة)، وهذا يُحفز الاستثمار فيها ويخلق العديد من فرص العمل الجديدة، كما يُساهم القطاع المصرفي الأردني في جذب المدخرات الفردية والمؤسسية، وإعادة توجيهها نحو مشاريع إنتاجية ذات جدوى اقتصادية، مما يرفع من كفاءة تخصيص الموارد، ويدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم البنوك الأردنية برامج تمويلية مخصصة ومبتكرة لدعم المشاريع الناشئة والريادية، وهي المحرك الأساسي للنمو والتشغيل، كما يُسهل القطاع أيضاً عمليات التجارة الدولية بكفاءة عالية، بالإضافة إلى إدارة تدفق تحويلات المغتربين الأردنيين التي تُعد رافداً رئيسياً للاقتصاد والعملات الأجنبية (البنك المركزي، 2026؛ جمعية البنوك في الأردن، 2026).

ساهم توسع القطاع المصرفي في الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار المالي في دمج شرائح أوسع من المجتمع في النظام المالي، فقد شهد القطاع تحولات نوعية كبيرة في التحول الرقمي، كاعتماد الهوية الرقمية عبر تطبيق "سند"، وإطلاق خارطة طريق للانتقال إلى التشفير المقاوم للحوسبة الكمية، بالإضافة للتوسع في خدمات الدفع الإلكتروني والذكاء الاصطناعي-ضمن القمة المصرفية لعام 2026 (البنك المركزي، 2026؛ جمعية البنوك في الأردن، 2026).

7. الدراسات السابقة

توصلت الباحثة إلى مجموعة من الأدبيات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، فمن الدراسات التي اهتمت بجودة الإفصاح، دراسة (Chen & Zhang, 2025) والتي بحثت في أثر التحول الرقمي على جودة الإفصاح عن المعلومات: دور الحوكمة الرقمية، وبيان مدى تأثير النضج الرقمي للشركات عينة الدراسة على دقة ووضوح إفصاحاتها، وفيما كان التحول الرقمي يقلل من فرص الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح أو التلاعب بالبيانات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الاستنباطي، وتوصلت إلى أن الشركات التي تتبنى التحول الرقمي تمتلك أنظمة رقابة داخلية أقوى، وأكثر إنتاجاً للمعلومات المحاسبية بدقة، وأن الرقمنة تسرع من وتيرة وصول المعلومة للمستثمر الصغير والكبير في وقت

واحد، مما يقلل من الفجوة المعلوماتية. أوصت الدراسة بعدم اكتفاء الشركات بذكر مصطلحات رقمية عامة في التقارير، بل يجب تقديم إفصاحات كمية محددة كقيمة الاستثمار في البرمجيات، نسبة العمليات التي تمت أتمنتها، والعائد المالي المباشر من هذا التحول، بالإضافة الى توضيح المخاطر المرافقة للتحول الرقمي وكيفية إدارتها، لضمان مصداقية التقرير أمام المستثمرين.

دراسة (Chen et al., 2024)، بحثت فيما إذا كان الإفصاح عالي الجودة عن التحول الرقمي يُساهم في تحسين كفاءة سوق المالي وتقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين. استخدم الباحثون خوارزميات التعلم الآلي لتحليل النصوص وقياس الجودة بناء على التحديد من خلال ذكر تفاصيل تقنية محددة، والكمية من خلال ربط التحول الرقمي بأرقام مالية. توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقدم إفصاحاً محدداً عن تحولها الرقمي تساعد المحللين الماليين على تقديم توقعات أكثر دقة للأرباح، وأن الإفصاح عالي الجودة يقلل من تذبذب أسعار الأسهم ويحميها من المخاطر المالية، وأن الأسواق المالية قادرة على التمييز بين الشركات التي تقوم بالغسل الرقمي أي الادعاءات الكاذبة وبين الشركات التي تتحول رقمياً فعلياً من خلال جودة صياغة تقاريرها. أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات لإطار إفصاح رقمي موحد يتضمن مؤشرات أداء رئيسية واضحة للتحول الرقمي.

دراسة (Al-Naimi et al, 2023) بحثت في الدور المعدل لجودة الإفصاح عن التحول المحاسبي في العلاقة بين المخاطر المالية وقيمة البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح عن التحول المحاسبي في التقارير المالية السنوية على العلاقة بين المخاطر المالية بأبعادها المختلفة وقيمة البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وأوصت بضرورة ممارسة البنوك الأردنية استشراف المخاطر للتنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية وقياسها بدقة، وضرورة قيام البنك المركزي الأردني بإصدار نشرات دورية حول جودة الإفصاح عن التحول المحاسبي؛ لدوره في تعزيز ثقة المستثمرين والتأثير إيجاباً على قراراتهم.

أما الدراسات التي ركزت على القيود المالية، دراسة (ديوش و غزيل، 2024) هدفت الى تحليل أثر القيود المالية على سياسة توزيع الأرباح والاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة (2019-2023)، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي للقيود المالية على الربحية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وسياسة توزيع الأرباح. أوصت بضرورة قيام الشركات بتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد المالية لتعزيز الربحية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ومراجعة استراتيجيات توزيع الأرباح لضمان التوازن بين الاحتفاظ بالأرباح وتوزيعها.

دراسة (علي، 2023) والتي بحثت في أثر القيود المالية للشركات على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة واختبار الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي على العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية لممارسات التجنب الضريبي وتأخير فترة اصدار تقرير المراجعة، ووجود علاقة غير مباشرة بين القيود المالية وفترة تأخير اصدار تقرير المراجعة من خلال ممارسات التجنب الضريبي، وعدم وجود أثر للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتباعه وحجم منشأته على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارة الضريبية المختصة باعادة النظر في القانون الضريبي المصري للحد من ثغرات الإعفاء الضريبي، وعقد ندوات توعوية حول الأثر السلبي للتجنب الضريبي، وزيادة حجم العقوبات المفروضة على الممولين الممارسين للتجنب الضريبي المتكرر.

أما تكلفة رأس المال فمن الدراسات التي اهتمت بها دراسة (الناغي وآخرون، 2026) والتي بحثت في العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال، وأثر القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي، وأثر تكلفة رأس المال على ممارسات التجنب الضريبي، والأثر المشترك للقيود المالية وتكلفة رأس المال على ممارسات التجنب الضريبي في كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت إلى وجود تأثير طردي معنوي للقيود المالية على تكلفة رأس المال، وعلى ممارسات التجنب الضريبي، وأثر طردي معنوي لتكلفة رأس المال على ممارسات التجنب الضريبي، وأثر طردي للأثر المشترك والتفاعلي بين القيود المالية وتكلفة رأس المال على مستوى التجنب الضريبي. أوصت الدراسة بضرورة قيام هيئة سوق المال المصري بتحديد الضوابط المختلفة التي تميز الشركات ذات القيود المالية عن غيرها من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، ودعت المحللين الماليين بضرورة فحص وتحليل مستوى القيود المالية للشركات قبل التنبؤ.

دراسة (الغامدي وباجار، 2025) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل الملكية في الشركات المدرجة في الأسواق المالية السعودية، واستخدمت المنهج الكمي الاستنباطي، وتوصلت الى وجود علاقة طردية معنوية بين الملكية المؤسسية وتكلفة رأس المال في القطاع المالي وغير المالي، وعلاقة طردية بين تكلفة رأس المال والملكية الحكومية. أوصت الدراسة بضرورة توسيع الابحاث في الأطر التحليلية وادخال متغيرات ملكية العائلات و ملكية الادارية والملكية الاجنبية.

ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بانها من أوائل الدراسات في القطاع المصرفي الاردني والذي يُعتبر من القطاعات الهامة والحيوية في الإقتصاد الأردني، حيث ركزت على أثر القيود المالية بأبعادها (الملاءة، السيولة، الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ودور جودة الإفصاح عن التحول الرقمي على هذه العلاقة من خلال فحص البيانات الفعلية، التي تم جمعها من التقارير المنشورة في بورصة عمان خلال فترة الدراسات، مما جعلها أكثر دقة وشفافية في نتائجها، بالإضافة إلى تناولها لمتغيرات وتأثيرات مجتمعة في الدراسات السابقة، مما يُمثل إضافة علمية جديدة، فمن المتوقع أن تُسهم هذه الدراسة في فتح آفاقٍ جديدةٍ للباحثين والأكاديميين في مختلف القطاعات.

8. منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج SPSS لمعالجة البيانات الأولية، والمقاييس، ونسب الاختبارات، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار مدى وجود اثر للمتغير المستقل على المتغير التابع، و تحليل الانحدار التفاعلي لاختبار وجود الاثر للمتغير المستقل على التابع بوجود المتغير المعدل.

9. مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار جميع البنوك التجارية المدرجة في-بورصة عمان خلال فترة الدراسة (2019-2024) وعددها (12) بنك.

10. قياس متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: القيود المالية والتي تم قياسها بابعادها المتمثلة ب:-

1. قيد الملاءة (Solvency Constraint) : تم قياسه بنسبة كفاية رأس المال (CAR) (Basel, 2017)

نسبة كفاية رأس المال = $\frac{\text{راس المال التنظيمي (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{اجمالي الاصول بالاوزان المخاطر}}$

اجمالي الاصول بالاوزان المخاطر

2. قيد السيولة (Liquidity Constraint) : تم قياسه من خلال نسبة السيولة القانونية (Statutory Liquidity Ratio) وهي النسبة التي يفرضها البنك المركزي لضمان قدرة البنك على تلبية المسحوبات النقدية (Kashyap & Stein, 2000)

نسبة السيولة النقدية القانونية = $\frac{\text{النقد والاصول السائلة لدى البنك والبنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}}$

اجمالي الودائع

3. قيد الفجوة التشغيلية (Operational Gap) : تم قياسه من خلال نسبة القروض إلى الودائع. (LDR) (Vanden, 2002)

نسبة القروض للودائع = $\frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$

- المتغير التابع: تكلفة رأس المال (Cost of Capital):- تم استخدام طريقة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (Weighted Average Cost of Capital - WACC) من خلال المعادلة التالية:

$$WACC = (E/V \times Re) + (D/V \times Rd) \times (1-T).$$

حيث أن:-

WACC: تكلفة رأس المال

V: اجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية والديون

E: القيمة السوقية لحقوق المساهمين.

D: القيمة السوقية لإجمالي الديون.

Re: تكلفة حقوق الملكية

Rd: تكلفة الديون.

T: معدل الضريبة.

- المتغير المعدل: جودة الإفصاح عن التحول الرقمي: تم قياسه من خلال أسلوب تحليل المحتوى استناداً على بنود-المؤشر التي استخدمها Gartner (2021) لتقييم الإدراك الرقمي، والمؤشرات التي استخدمها (Alhtaybat, Alhtaybat, 2017) الخاصة بمتطلبات الإفصاح الرقمي في البيئة العربية لضمان ملاءمتها لطبيعة البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

قائمة مؤشرات قياس جودة الافصاح عن التحول الرقمي في البنوك عينة الدراسة ومقسمة لخمس محاور (Gartner, 2021):-

أولاً: محور-الرؤية والاستراتيجية الرقمية	
1.	استراتيجية التحول الرقمي واضحة.
2.	لجنة الرقمنة أو الابتكار على مستوى-مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
3.	حجم الاستثمارات المالية في تبني التحول الرقمي .
4.	الشراكات مع شركات التقنية-المالية.
ثانياً: محور القنوات والخدمات-المصرفية الرقمية	
5.	تطوير وتحديث تطبيقات الهواتف الذكية.
6.	توفير فروع الخدمة الذاتية أو الفروع الافتراضية.
7.	رقمنة عمليات فتح الحسابات والقروض.
8.	استخدام أنظمة الدفع الرقمية والمحافظ الإلكترونية.
ثالثاً: محور1التقنيات1الناشئة (الذكاء الاصطناعي والبيانات)	
9.	استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في تحليل بيانات العملاء أو خدمة العملاء
10.	تبني تقنيات الحوسبة السحابية.
11.	استخدام تقنية البلوكشين في العمليات أو الحوالات.
12.	استخدام تحليل البيانات الضخمة في اتخاذ القرارات المالية.
رابعاً: محور البنية التحتية والأمن السيبراني	
13.	تحديث الأنظمة البنكية الأساسية.
14.	سياسات الأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء من الاختراقات.
15.	الحصول على شهادات جودة عالمية في أمن المعلومات.
خامساً: محور الموارد البشرية والثقافة الرقمية	
16.	برامج تدريب الموظفين على المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي.
17.	استقطاب كفاءات متخصصة في التقنية المالية وعلوم البيانات.

تم قياس جودة الافصاح عن التحول الرقمي من خلال المعادلة التالية :- (Hassan & Saleh, 2020)

جودة الافصاح عن التحول الرقمي= اجمالي الدرجات التي حصل عليها البنك

اجمالي الدرجات الممكنة

11.النماذج الرياضية المستخدمة:- (Hayes, 2017)

$$WACC_{it} = \alpha + \beta_1(CAR_{it}) + \beta_2(LIQ_{it}) + \beta_3(LDR_{it}) + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots 1$$

$$WACC_{it} = \alpha + \beta_1(QDT_{it}) + \beta_2(FC_{it}) + \beta_3(CAR_{it} \times QDT_{it}) + \varepsilon_{it} \dots \dots 2$$

حيث أن

CAR: قيد الملاءة والمقاس بنسبة كفاية رأس المال

LIQ: قيد السيولة والمقاس بنسبة السيولة القانونية

LDR: قيد الفجوة التشغيلية والمقاس بإجمالي القروض الى اجمالي الودائع

WACC: تكلفة رأس المال

QDT: جودة الافصاح عن التحول الرقمي.

FC: القيود المالية

FC_{it} × QDT_{it}: هو طرف التفاعل بين القيود المالية والتحول الرقمي.

12. وصف المتغيرات

جدول رقم (1)

Descriptive Statistics

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Cost of Capital	2.90	5.90	4.41	0.832
Quality of Digital Disclosure	0.34	0.98	0.75	0.166
Capital adequacy ratio	13.20	18.90	15.91	1.122
Liquidity	1.10	1.98	1.30	0.127
Loan-to-Deposit Ratio	0.60	0.85	0.72	0.061
Valid N (listwise)				

يظهر في الجدول رقم (1) المتوسط الحسابي لتكلفة رأس المال (4.41) بانحراف معياري (0.832)، وهي نسبة جيدة حسب تقرير البنك المركزي الاردني حول نسبة تكلفة رأس المال للبنوك، حيث تتراوح ما بين (3.8%-5.5%) في فترات الاستقرار. كما ظهر المتوسط الحسابي لجودة الافصاح عن التحول الرقمي (0.75) بانحراف معياري (0.166)، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال (15.91) بانحراف معياري (1.122)، وبلغ المتوسط الحسابي للسيولة القانونية (1.30) بانحراف معياري (0.127)، واخيرا بلغ المتوسط الحسابي لنسبة القروض الى الودائع (0.72) بانحراف معياري (0.061).

13. اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى:-

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للقيود المالية بابعادها (الملاءة، السيولة، الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (2)

ANOVA ^a			Model Summary			
Model		F	Sig.	R	R Square	Std. Error of the Estimate
1	Regression	18.02	0.000 ^b	0.683 ^a	0.466	0.622
	Residual					
	Total					

يبين الجدول رقم (2) قيمة F (18.02) بمستوى دلالة (Sig(F) = 0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية النموذج، وتدل قيمة معامل التحديد R² (0.466) ان تكلفة رأس المال تتغير بنسبة 46.6% نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة مع ثبات العوامل الاخرى.

جدول رقم (3)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5.700	2.444		-2.332	0.023
	Capital adequacy ratio	0.170	0.070	0.229	2.435	0.018
	Liquidity	0.475	0.900	0.073	0.527	0.600
	Loan-to-Deposit Ratio	9.330	1.848	0.690	5.048	0.000

a. Dependent Variable: Cost of Capital

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في الجدول رقم (3) إلى أن قيمة Beta للمتغير نسبة كفاية رأس المال بلغت (0.229) وهو مؤشر على وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال وتكلفة رأس المال في البنوك عينة الدراسة، اي كلما احتفظت البنوك بنسبة كفاية رأس المال عالية يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة رأس المال، كما تؤكد قيمة sig. (0.018) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية على وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة كفاية رأس المال (قيد الملاءة) على تكلفة رأس المال. وظهرت Beta للمتغير نسبة السيولة القانونية بقيمة (0.073) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين نسبة السيولة القانونية (قيد السيولة) وتكلفة رأس المال، كما تؤكد قيمة sig. (0.600) وهي أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية بعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة القانونية (قيد السيولة) على تكلفة رأس المال. أما بالنسبة لنسبة الاقراض الى الودائع فقد ظهرت قيمة Beta لها (0.690) وتدل على وجود علاقة طردية قوية بين نسبة اجمالي الديون الى الودائع وتكلفة رأس المال، وهو أكثر المتغيرات تأثيراً على تكلفة رأس المال، أي كلما كانت ديون البنوك عينة الدراسة اعلى من ودائعها فهذا سيؤدي الى زيادة تكلفة رأس المال، كما تؤكد قيمة sig. (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية بوجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الديون الى الودائع (قيد الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال.

بناء على النتائج السابقة تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:-

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) للقيود المالية بابعادها (الملاءة، السيولة، الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الأولى:

H0.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) قيد الملاءمة (نسبة كفاية رأس المال) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4)

ANOVA ^a			Model Summary			
Model		F	Sig.	R	R Square	Std. Error of the Estimate
1	Regression	3.881	0.033 ^b	0.239 ^a	0.057	0.814
	Residual					
	Total					

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة F (3.881) وبمستوى دلالة (Sig(F) = 0.033) وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية النموذج، أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على تكلفة رأس المال.

جدول رقم (5)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error				Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	1.589	1.435		1.108	0.272	-1.277	4.456
	Capital adequacy ratio	0.177	0.090	0.239	1.970	0.033	-0.002	0.357

a. Dependent Variable: Cost of Capital

ظهرت في الجدول رقم (5) قيمة Beta (0.239) وقيمة t (1.970) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال وتكلفة رأس المال، وبمستوى دلالة (sig. 0.033) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية وهذا يُشير لمعنوية هذا البُعد (قيد الملاءمة).

بناءً على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:-

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) قيد الملاءمة (نسبة كفاية رأس المال) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثانية

Ho.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقيد السيولة (نسبة السيولة القانونية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (6)

ANOVA ^a			Model Summary			
Model		F	Sig.	R	R Square	Std. Error of the Estimate
1	Regression	12.733	0.061 ^b	0.407 ^a	0.166	0.765
	Residual					
	Total					

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة F (12.733) وبمستوى دلالة (Sig(F) = 0.061) وهي أكبر من (0.05) وهذا يؤكد عدم معنوية النموذج، أي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة القانونية على تكلفة رأس المال.

جدول رقم (7)

Coefficients ^a								
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	
1	7.883	0.978		8.059	0.000	5.929	9.837	
	Liquidity	-2.666	0.747	0.407	3.568	0.061	-4.158	-1.173

a. Dependent Variable: Cost of Capital

ظهر في الجدول رقم (7) قيمة Beta (0.407) وقيمة t (3.568) وبمستوى دلالة (sig. 0.061) وهي أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية وهذا يُشير الى عدم معنوية هذا البُعد (قيد السيولة).

بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية العدمية الثانية التي تنص على:-

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) قيد السيولة (نسبة السيولة القانونية) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثالثة

Ho.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقيد الفجوة التشغيلية (اجمالي القروض/اجمالي الودائع) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (8)

ANOVA^a

Model	F	Sig.	R	R Square	Std. Error of the Estimate
1 Regression	44.006	0.000 ^b	0.638 ^a	0.407	0.645
Residual					
Total					

Model Summary

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة F (44.006) وبمستوى دلالة (Sig(F) = 0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية النموذج، أي وجود أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الديون الى الودائع على تكلفة رأس المال (قيود الفجوة التشغيلية).

جدول رقم (9)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		95.0% Confidence Interval for B		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	-1.869	0.950		-1.968	0.053	-3.767	0.028
	Loan-to-Deposit Ratio	8.626	1.300	0.638	6.634	0.000	6.028	11.223

a. Dependent Variable: Cost of Capital

يظهر في الجدول رقم (9) قيمة Beta (0.638) وقيمة t (6.634) وهذا مؤشر على وجود علاقة طردية بين نسبة اجمالي القروض الى الودائع على تكلفة رأس المال، وبمستوى دلالة (sig. 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية وهذا يُشير لمعنوية هذا البُعد (قيود الفجوة التشغيلية).

بناء على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:-

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) لقيود الفجوة التشغيلية (اجمالي القروض/اجمالي الودائع) على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الرئيسية الثانية

Ho2: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) لجودة الافصاح عن التحول الرقمي في تعديل العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان".

جدول رقم (10)

ANOVA ^a			Model Summary			
Model		F	Sig.	R	R Square	Std. Error of the Estimate
1	Regression	13.925	0.000 ^b	0.634 ^a	0.403	0.658
	Residual					
	Total					

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة F (13.925) وبمستوى دلالة (Sig(F) = 0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية النموذج، وتدل قيمة معامل التحديد R² (0.403) أن تكلفة رأس المال تتغير بنسبة 40.3% نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة مع ثبات العوامل الأخرى.

جدول رقم (11)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		95.0% Confidence Interval for B		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	3.463	0.400		8.662	0.000	2.664	4.263
	QDDI* CAR	0.067	0.099	0.250	0.677	0.501	0.131	0.266
	QDI*LIQ	2.543	.936	.662	2.717	0.009	4.415	0.672
	QDI* LDR	4.781	1.433	0.809	3.337	0.001	1.917	7.645

a. Dependent Variable: Cost of Capital

يظهر في الجدول رقم (11) قيمة Beta (0.250) وقيمة t (0.677) عند (جودة الإفصاح عن التحول الرقمي * نسبة كفاية رأس المال) وبمستوى دلالة (sig. 0.501) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية وهذا يُشير لعدم معنوية هذا البُعد (قيد الملاءة). وقيمة Beta (0.662) وقيمة t (2.717) عند (جودة الإفصاح عن التحول الرقمي * نسبة السيولة) وبمستوى دلالة (sig. 0.009) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية وهذا يُشير لمعنوية هذا البُعد (قيد السيولة). وقيمة Beta (0.809) وقيمة t (3.337) عند (جودة الإفصاح عن التحول الرقمي * نسبة الديون إلى الودائع) وبمستوى دلالة (sig. 0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية وهذا يُشير لمعنوية هذا البُعد (قيد الفجوة التشغيلية).

بناءً على ما سبق تم رفض الفرضية الرئيسية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:-

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) لجودة الإفصاح عن التحول الرقمي في تعديل العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

14. النتائج

- أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي حالة من الاستقرار والالتزام الرقابي لدى البنوك عينة الدراسة، فقد كان المتوسط الحسابي لتكلفة رأس المال ضمن مستوى الأمان والمعتمدة حسب تقارير البنك المركزي الأردني لفترات الاستقرار، كما أشار متوسط جودة الإفصاح عن التحول الرقمي إلى توجه استراتيجيات البنوك عينة الدراسة نحو الشفافية الرقمية، وتضمن خطط التحول الرقمي ضمن تقاريرها السنوية. وكشفت النتائج أيضاً عن قوة القاعدة الرأسمالية للبنوك، فقد بلغ متوسط كفاية رأس مال إلى (15.91%)، وهي نسبة تتجاوز المتطلبات

الرقابية الدنيا، مما يؤكد تبنيتها لسياسات ائتمانية متحفظة. كما أكد المتوسط الحسابي للسيولة القانونية للبنوك عينة الدراسة قدرتها على مواجهة مخاطر السحب المفاجئ والالتزامات قصيرة الأجل. أما متوسط نسبة القروض إلى الودائع فهو مؤشر حيوي يدل على نجاح البنوك في إدارة الفجوة التشغيلية والموازنة بين مقتضيات الربحية ومعايير الأمان المصرفي.

- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال (قيد الملاءة) على تكلفة رأس المال، وهذا مؤشر على ان ارتفاع متطلبات كفاية رأس المال يزيد من تكلفة رأس المال التي يتكدها البنك، ويمكن تفسير ذلك بسبب توجه البنوك للاحتفاظ بمستويات ملاءة عالية تطبيقاً لمعايير بازل، مما يحد من قدرتها على استغلال الرافعة المالية، وارتفاع نسبة المخاطر المالية المتوقعة وارتفاع تكلفة التمويل. كما أظهرت عدم جود أثر معنوي لنسبة السيولة القانونية (قيد السيولة) على تكلفة رأس المال، وهذا يعني أن مستويات السيولة في البنوك عينة الدراسة لا تؤثر في تحديد تكلفة رأس المال، ويُعزى ذلك بسبب التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي الأردني الصارمة فيما يتعلق بنسب السيولة القانونية. وأظهرت الدراسة أيضاً وجود أثر معنوي طردي لنسبة القروض إلى الودائع (قيد الفجوة التشغيلية) على تكلفة رأس المال، وهذا مؤشر على أن الفجوة التشغيلية هي المحرك الرئيسي لتكلفة رأس المال في البنوك عينة الدراسة، فزيادة نسبة الإقراض مقارنةً بالودائع يدل على توسع البنك في منح الائتمان، وهذا يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان والسيولة، مما يدفع المستثمرين والمقرضين للمطالبة بمعدلات عائد أعلى، مما يزيد من تكلفة رأس المال فيها.

- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لقيد الملاءة (نسبة كفاية رأس المال) في تكلفة رأس المال، وتُعزى هذه النتيجة أن زيادة نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى تأثير سلبي على تكلفة رأس المال بسبب التحوط الزائد؛ فالتزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال بالإضافة إلى متطلبات الملاءة المالية وبازل، أدى إلى الحد من قدرتها على التوسع في استخدام الرافعة المالية التي تمتاز بانخفاض تكلفتها الفعلية بفضل الدروع الضريبية. هذا الاعتماد المتزايد على أموال الملكية (الأسهام والاحتياطيات) كقيد تمويلي يفرض عبئاً على الهيكل المالي للبنك، حيث يُطالب المساهمون بمعدلات عائد أعلى للتعويض عن انخفاض معدل العائد على الملكية المتوقع نتيجة لتخفيض المخاطر، مما يترتب عليه في النهاية ارتفاع التكلفة الإجمالية للأموال المستثمرة، وهو ما يمثل أثراً سلبياً على كفاءة التمويل في البنوك محل الدراسة.

- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة القانونية على تكلفة رأس المال، يُعزى ذلك إلى نجاح البنوك عينة الدراسة في إدارة مستويات السيولة بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير الاحترازية الصارمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني، مما جعل مستويات السيولة ضمن الحدود الآمنة والمستقرة التي لا تشكل مصدراً للقلق أو الضغط من قبل المستثمرين والمقرضين في السوق المالي الأردني عند تحديدهم لمعدل العائد المطلوب. كما تُشير هذه النتيجة إلى أن المستثمرين في بورصة عمان يركزون بشكل أساسي عند تسعير تكلفة رأس المال (سواء الملكية أو الدين) على مؤشرات بديلة ترتبط مباشرة بالربحية، والمخاطر النظامية، وكفاية رأس المال (الملاءة) بدلاً من التغيرات الروتينية في نسب السيولة، خصوصاً وأن احتفاظ البنوك بالسيولة تفرضه طبيعة العمل المصرفي والتعليمات الرقابية سلفاً، مما يُحيد أثره المباشر على هيكل تكلفة الأموال الإجمالية.

- أظهرت نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة القروض إلى الودائع (قيد الفجوة التشغيلية) في البنوك عينة الدراسة على تكلفة رأس المال، كما تُشير العلاقة الطردية بينهما أنه كلما زاد منح البنوك للقروض بشكل أكبر من الودائع المتاحة؛ اتسعت الفجوة التشغيلية لديه وارتفاع تكلفة رأس المال، ويُمكن تفسير ذلك إلى أن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة تعرض البنوك إلى مخاطر التعثر، مما يدفع المستثمرين والمقرضين للمطالبة بعائد أعلى لتعويض هذه المخاطر، وبالتالي ارتفاع تكلفة رأس المال.

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تبايناً في الدور المعدل لجودة الإفصاح عن التحول الرقمي في العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال؛ حيث أسفرت النتائج عن عدم وجود أثر معنوي للإفصاح في تعديل علاقة كفاية رأس المال بتكلفة رأس المال، ويُعزى ذلك لتدني إدراك المستثمرين للأهمية المخاطرية لقيد الملاءة واعتباره متطلباً قانونياً بحتاً، مما حدّ من الأثر التفاعلي للتطور التقني في نظرتهم للملاءة. وظهر أثر معنوي طردي ذو دلالة إحصائية عالية للإفصاح الرقمي في تعديل علاقة السيولة القانونية بتكلفة رأس المال، كأثر مشروط نجح فيه الإفصاح الكفء في تقليص عدم تماثل المعلومات وتعزيز طمأنينة المستثمرين بإدارة السيولة تقنياً، مما خفّض علاوة المخاطر وعزز أثر السيولة في خفض التكلفة. كما أظهرت الدراسة وجود أثر طردي معنوي للإفصاح الرقمي في تعديل العلاقة بين نسبة القروض إلى الودائع (الفجوة التشغيلية) وتكلفة رأس المال، مما يُشير إلى أن الشفافية الرقمية أضافت وضوحاً أكبر أمام المحللين الماليين لرصد المخاطر الائتمانية والتشغيلية المصاحبة للتوسع الإقراضي، مما دفع الأسواق للمطالبة بعوائد أعلى تتناسب مع حجم العمليات الرقمية والائتمانية المرتبطة بهذا التوسع.

15. التوصيات

- توصي الدراسة إدارات البنوك التجارية بضرورة استثمار حالة الاستقرار والملاءة المالية المرتفعة التي عكسها متوسط كفاية رأس المال في التحول من التحفظ الائتماني إلى الاستثمار الائتماني الذكي، من خلال توجيه السيولة الفائضة نحو التمويل الائتماني للمشاريع الرقمية والابتكارية، وتطوير البنية التحتية للصيرفة الرقمية للبنك ذاته لتقليص النفقات التشغيلية.
- توصي الدراسة بضرورة قيام إدارات البنوك بتبني استراتيجيات مالية متوازنة تحقق المواءمة المثلى بين متطلبات الامتثال الرقابي والأداء المالي، من خلال إدارة الفجوة التشغيلية بكفاءة عبر ضبط مستويات منح الائتمان مقارنةً بالودائع للحد من مخاطر الائتمان والسيولة التي ترفع تكلفة رأس المال، مع العمل على تحسين هيكل التمويل لتعويض تراجع الرافعة المالية الناتجة عن الالتزام بمعايير بازل لكفاية رأس المال، والاستمرار في الحفاظ على نسب السيولة القانونية الحالية كصمام أمان دون الإفراط فيها تجنباً لتحمل تكاليف إضافية.
- دعت الباحثة الإدارات المالية والتفديزية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان بضرورة تبني سياسات تمويلية مرنة تحقق التوازن الأمثل بين الامتثال لمتطلبات الملاءة المالية وقيد كفاية رأس المال بموجب تعليمات بازل وبين تخفيض تكلفة رأس المال الإجمالية، من خلال هندسة الهيكل المالي بالتنوع الذكي في أدوات رأس المال الاستثماري (مثل إصدار أسهم ممتازة أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم لتدعيم الشريحة الثانية من رأس المال دون التضحية بالربحية)، وبالتوازي مع تعزيز الكفاءة التشغيلية لرفع معدل العائد على الأصول، مما يساهم في طمأنة المساهمين والتخفيف من حدة مطالبهم بمعدلات عائد مرتفعة، وبالتالي الحد من الأثر السلبي لقيود الملاءة على تكلفة التمويل.
- توصي الدراسة بضرورة استمرار الإدارات المالية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان في انتهاج سياساتها الحصيفة لإدارة السيولة والمحافظة على مستوياتها الحالية الصالحة للامتثال الرقابي، مع التركيز على الاستغلال الأمثل والأكثر كفاءة لأي فوائض مالية تفوق المتطلبات القانونية، من خلال توجيهها نحو قنوات استثمارية منخفضة المخاطر ذات عائد عالي لضمان تعزيز ربحية البنك، ودعم مركزه المالي دون التأثير سلباً على نظرة المستثمرين أو الاضطرار لرفع تكلفة رأس المال، بالتوازي مع استمرار المراقبة الدقيقة لنسب السيولة تحسباً لأي تدذبات سوقية مفاجئة.
- دعت الباحثة البنوك التجارية الى تبني استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم أكثر كفاءة؛ تضمن الموازنة بين التوسع الائتماني وقاعدة الودائع لتقليص الفجوة التشغيلية، مع العمل على تحسين هيكل رأس المال لامتناس التكاليف الناتجة عن الالتزام بمتطلبات الملاءة الدولية، بما يكفل خفض تكلفة رأس المال الإجمالية.
- توصي الدراسة إدارات البنوك التجارية بضرورة إرساء سياسات ائتمانية حذرة تربط بين التوسع في منح القروض وبين القدرة على جذب ودائع مستقرة وقابلة للتكلفة، وذلك للسيطرة على اتساع الفجوة التشغيلية التي ثبت أثرها في رفع تكلفة رأس المال؛ كما يتعين على البنوك تفعيل أدوات التنبؤ المالي لرصد مستويات نسبة القروض إلى الودائع بشكلٍ دوري وضمان بقائها ضمن نطاقات أمانة توازن بين العائد المتحقق من الإقراض وبين تكلفة المخاطر والتمويل المترتبة عليه.
- دعت الباحثة البنوك التجارية بضرورة مأسسة الإفصاح عن التحول الرقمي وتطوير تقارير سنوية تفصيلية تبرز كيفية توظيف التكنولوجيا في إدارة السيولة والعمليات الائتمانية؛ ليس كمتطلب تقني فقط بل كأداة استراتيجية لتقليل حالة عدم تماثل المعلومات وتخفيف حدة القيود المالية، مما يساهم في طمأنة الأسواق المالية وخفض تكلفة رأس المال الإجمالية.
- توصي الدراسة إدارات البنوك التجارية بتركيز جهود الإفصاح عن التحول الرقمي في الجوانب التي تلامس الكفاءة التشغيلية وإدارة السيولة تحديداً، حيث أثبتت الدراسة أن السوق يستجيب لهذه الإفصاحات كأداة لخفض المخاطر المعلوماتية المتعلقة السيولة والائتمان، لذا يتوجب على البنوك إدراك أن الإفصاح الرقمي ليس بديلاً عن الالتزام الصارم بمعايير كفاية رأس المال، حيث تبقى الملاءة في نظر المستثمرين صمام أمان قانوني ثابت لا يتأثر بالميزة التكنولوجية، مما يتطلب استمرار تعزيز قاعدة رأس المال كركيزة أساسية للاستقرار المالي بمعزل عن التطور التقني.

المراجع

المراجع العربية

أبو فارس، المعتصم بالله، وأبو نصار، محمد. (2025، 25 مايو). محددات الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي [عرض ورقة علمية]. المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر: نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن.

البنك المركزي الأردني. (2026). الصفحة الرئيسية/ <https://www.cbj.gov.jo>.

جمعية البنوك في الأردن. (2026). الصفحة الرئيسية/ <https://abj.org.jo/ar>.

ديدوش، مصطفى، وغزيل، محمد. (2024). أثر القيود المالية على سياسة توزيع الأرباح والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة (2019-2023) مجلة المنهل الاقتصادي، 7 (2)، 801-816، جامعة الشهيد حمو لخضر بالوادي، الجزائر.

شاهين، سيد. (2022). دراسة تأثير مستوى التجنب الضريبي على مخاطر المنشأة وانعكاس ذلك على تكلفة رأس المال وقيمة المنشأة [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة القاهرة.

علي، نيفين. (2023). أثر القيود المالية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في ظل الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مجلة البحوث المحاسبية، (1) جامعة طنطا.

الغامدي، أحلام، وباجاحر، محمد. (2025). أثر هيكل الملكية على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي. مجلة البحوث المحاسبية، 12 (2)، 229-259.

كريمة، دینار. (2011). أثر تباين المعلومات بين المستثمرين على تكلفة رأس المال: دراسة تحليلية في قطاع البنوك في مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (4)، 177-253.

الناغي، محمود، وعبد الرزاق، دنيا، والزيني، رامي. (2026). أثر العلاقة بين القيود المالية وتكلفة رأس المال على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، (5) 7، ص ص: 1298-1346.

النعيمي، فتن. (2022). أثر المخاطر المالية في قيمة البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان الدور المعدل: جودة الإفصاح عن التحوط المحاسبي [أطروحة دكتوراة]. كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

النعيمي، فتن. (2025). أثر جودة الإفصاح عن التحوط المحاسبي على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان. مجلة الإدارة العامة، 66 (1)، 119-91. <https://doi.org/10.36715/0328-066-001-003>.

المراجع الاجنبية

Alain, A., & Melegya, M. (2020). Measuring the effect of disclosure quality of integrated business reporting on the predictive power of accounting information and firm value. *Journal of Management Science Letters*, 10(6), 1377-1388.

Al-Htaybat, K., & von Alberti-Alhtaybat, L. (2017). Big Data and corporate reporting: Impacts and paradoxes. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 30(4), 850-873.

Al Jubori, I. A. M. (2021). The impact of digital transformation on the investment climate and assessment of preference and risk factors (descriptive analytical study) by applying to Egypt as a model. *World Bulletin of Social Sciences*, 5, 116-125.

Al-Naimi, F., & Al-Zwaylif, I. (2023). The impact of financial risks on the value of the (CB) listed on the Amman financial market: The moderating role of disclosure quality of accounting hedging. In *Artificial Intelligence (AI) and Finance* (SSDC 488, pp. 722–731). Springer.

- Basel Committee on Banking Supervision. (2017). *Basel III: Finalising post-crisis reforms*. Bank for International Settlements.
- Brynjolfsson, E., & Mitchell, T. (2017). What can machine learning do? Workforce implications. *Science*, 358(6370), 1530-1534.
- Chang, Y., Benson, K. L., & Faff, R. W. (2013). *Are excess cash holdings more valuable to firms in times of crisis? Financial constraints and governance matter* [Paper presentation]. Asian Finance Association Conference.
- Chen, H., Wang, Y., & Zhang, R. (2024). Digital transformation disclosure quality and stock price informativeness. *The Accounting Review*, 99(3), 215-240. <https://doi.org/10.2308/accr-2022-125>
- Chen, Y., & Zhang, L. (2025). The impact of digital transformation on corporate information disclosure quality: Evidence from high-tech industries. *Journal of Accounting and Public Policy*, 44(1), 102-125. <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2025.102>
- Ekanayake, S. (2004). Agency theory, national culture and management control systems. *Journal of American Academy of Business*, 4(1), 49-54.
- Ezat, A. N. (2019). The impact of earnings quality on the association between readability and cost of capital: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(3), 366-385.
- Fleming, G., Heaney, R., & Mccosker, R. (2005). Agency costs and ownership structure in Australia. *Pacific-Basin Finance Journal*, 13(1), 29-52.
- Gartner. (2021). *Gartner digital maturity model: A roadmap for digital business transformation*. Gartner Inc.
- Hassan, A., & Saleh, N. (2020). The role of digital transformation disclosure in enhancing financial performance and reducing information asymmetry. *Journal Name (Please verify)*.
- Hayes, A. F. (2017). *Introduction to mediation, moderation, and conditional process analysis: A regression-based approach*. Guilford Publications.
- Imerman, M., & Fabozzi, F. J. (2025). *The economics of FinTech: Understanding digital transformation in financial services*. MIT Press.
- Kashyap, A. K., & Stein, J. C. (2000). What do a million observations on banks say about the transmission of monetary policy? *The American Economic Review*, 90(3), 407-428.
- Li, X., Wang, S. S., & Wang, X. (2017). Trust and stock price crash risk: Evidence from China. *Journal of Banking & Finance*, 76, 74-91.
- Matt, C., Hess, T., & Benllian, A. (2015). Digital transformation strategies. *Business & Information Systems Engineering*, 57(5), 339-343.
- Matthews, L. (2019). *Innovation disclosure and the cost of capital – UK-based evidence* [Doctoral dissertation, The University of Reading].
- Mauboussin, M., & Callahan, D. (2023). *Cost of capital: A practical guide to measuring opportunity cost*. Morgan Stanley (Counterpoint Global Insights).

- Shadid, M. (2021). The impact of digital transformation on the level of service performance provided by the application on the employees of the General Traffic Department in Cairo Governorate. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, 22(4), 193-226.
- Vanden Heuvel, S. J. (2002). Does bank capital matter for monetary transmission? *Economic Policy Review*, 8(1).
- Whited, T. M., & Wu, G. (2006). Financial constraints risk. *The Review of Financial Studies*, 19(2), 531-559.
- Yan, J., Yu, W., & Zhao, J. L. (2015). How signalling and search costs affect information asymmetry in P2P lending: The economics of big data. *Financial Innovation*, 1(1).
- Yang, F., & Masron, T. (2024). *Impact of digital transformation on bank credit risk: The moderating effect of financial inclusion*. SSRN. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4531690
- Zhao, T., & Xiao, X. (2019). The impact of corporate social responsibility on financial constraints: Does the life cycle stage of a firm matter? *International Review of Economics & Finance*, 63, 76-93.